

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/10

الشراكة والاستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية دراسة حالة الإمارات (شركة

موانئ دبي العالمية)

Partnership and foreign investment in the African continent United Arab Emirates Case Study (Dubai World Ports Company)

د فريد بن عبيد¹، ط.د رواق خالد²¹جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، farId_benabid@yahoo.fr²جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، khaled_rouag@hotmail.fr

المخلص:

يلعب الاستثمار دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن والاستقرار حيث يسهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى، وإفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي، واليوم تشهد نشاطا اقتصاديا واسعا وتدققا لاستثمارات كبيرة.

ونحاول في هذه المقالة تقديم مجموعة من الاحصائيات والأرقام الخاصة بحجم الاستثمار والشراكة التي قامت بها شركة موانئ دبي العالمية في القارة الإفريقية وكذا الفرص والصعوبات التي واجهتها واستخلاص نقاط القوة والضعف التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق استثمارات ناجحة على مستوى القارة السمراء.

الكلمات المفتاحية: الشراكة والاستثمار الأجنبي، الاستثمار في افريقيا، موانئ دبي العالمية، مجالات الاستثمار.

*المؤلف المرسل

Abstract :

The Investment plays a crucial role in economic and social development, security and stability. It contributes to set up productive and service institutions and projects and other forms of capital formation. Africa has the second largest green field in the world possesses the investment components in all fields. It is rich in human and material resources, and nowadays there is a large economic activity and a flow of large investments.

We attempt In this article to present a set of statistics and figures on the size of the investment and partnership undertaken by Dubai World Ports Company in the African continent as well as opportunities and difficulties encountered and draw the strengths and weaknesses that can be relied upon to achieve successful investments in this continent.

Keywords: partnership and foreign investment, investment in Africa, Dubai World Ports, investment areas

المقدمة:

جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بعد الصين ضمن قائمة أبرز الدول الاستثمارية في أفريقيا بناء على قيمة رأس المال الاستثماري في عام 2016، والتي بلغت 11 مليار دولار من النفقات الاستثمارية وفقاً للتقرير الذي أعده قسم الاستثمار الأجنبي المباشر «إف دي آي إنتلجنس» التابع لمجموعة «فاينانشال تايمز»، وأظهر التقرير ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيادة الإمارات إلى 161% من عام 2015، عندما ضخت 4,2 مليارات دولار من نفقات رأس المال في مشاريع أفريقية.

وسنحاول من خلال دراسة التجربة الاماراتية ممثلة في شركة موانئ دبي العالمية الإجابة عن التساؤل التالي ما مدى حجم الاستثمار الإماراتي في إفريقيا وكذا الفرص والصعوبات التي تواجهه؟ وما هي الدروس المستخلصة من هذه التجربة؟

أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي

✓ تقديم صورة واضحة حول الشراكة والاستثمار.

✓ إبراز مدى أهمية ومزايا الاستثمار في القارة الإفريقية.

- ✓ تقديم تجربة ناجحة ومتقدمة في الاستثمار في القارة الافريقية
- ✓ توضيح أهمية التخطيط الاستراتيجي واقتناص الفرص الاستثمارية في افريقيا
- نت خلال التجربة الامارتية
- وسنحاول الإجابة على التساؤل المطروح وإبراز الأهداف من خلال المحاور التالية:
- ✓ المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة وللاستثمار الأجنبي.
- ✓ المحور الثاني: المناخ المناسب للشراكة والاستثمار.
- ✓ المحور الأول: افريقيا كمجال استثماري
- ✓ المحور الرابع: دراسة الحالة: دولة الامارات (موانئ دبي).
- منهج الدراسة: تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال التعريف بالموضوع وجوانبه المختلفة وكذا وضع الاحصائيات وقراءتها وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات تخدم الواقع العملي في الجزائر.

1- الإطار المفاهيمي للشراكة وللاستثمار الأجنبي

1-1 الشراكة الاقتصادية

1-1-1 تعريف الشراكة الاقتصادية: إن المفاهيم والتعاريف المطروحة حول الشراكة الأجنبية متعددة نتيجة لاختلاف الأنماط والأشكال، وهي بذلك تختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث سيطرة المستثمر الأجنبي على رأسمال والتقنية والإدارة والتسويق، ذلك أن هذا النوع من الاستثمار حسب ما ترى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

فالشراكة هي إتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا متنافسة أو غير متنافسة (احتمال تنافسها في المستقبل)، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك.⁽¹⁾

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأسمال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية

الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية. والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقاً لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية. (2)

1-1-2 خصائص الشراكة: إن الشراكة تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي: (3)

- ✓ التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للطرف المتعاقد.
- ✓ علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- ✓ خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- ✓ هي إتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- ✓ قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- ✓ لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . إلخ.
- ✓ لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- ✓ التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- ✓ تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

1-2 الاستثمار الأجنبي

1-2-1 تعريف الاستثمار الأجنبي: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم

في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(4)

ويرى "ريموند برنارد" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة عند الابتدائية أي عند إنشاء المؤسسة.(5)

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E): ويتمثل في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.(6)

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.(7)

1-2-2 أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: بحسب ما شهدته الساحة العالمية الاقتصادية بخصوص مختلف توجّهات وتطوّرات التي ميزت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، أنّ هذا الأخير اتّخذ ويتّخذ أنواعا مختلفة وأساسية، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي:

✓ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف تقوم بالاستثمار أو بتنفيذ مشروع معين.

✓ قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف.

✓ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف.

إن تلك الأشكال هي التي يجري من خلالها الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل شائع ومعروف والتي تبلورت على أساس معيار الملكية وهناك أشكال عديدة أخرى لشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر: (9)

➤ **الإنتاج من الباطن:** يعني عامة اتفاق يحدث بين مؤسستين الأولى هي المؤسسة التي تصدر الأمر والثانية هي التي تنتج من الباطن، ومنه المؤسسة المصدرة للأمر تفوض المؤسسة التي تنتج من الباطن القيام بإنجاز جزء من الإنتاج أو كله عوضاً عن أن تقوم به هي بنفسها، مع بقاءها . أي المؤسسة المصدرة للأمر هي المسؤولة اتجاه زبائنها.

➤ **عقود التسيير:** ويعنى بها تعاقد مؤسستين، الأولى أجنبية والثانية محلية، مبني على أساس أن المؤسسة الأجنبية تؤمن تسيير المؤسسة المحلية أو إنجاز مشروع معين وذلك لفترة محددة وعند انقضائها تحوّل قدرات المشروع بأكمله للشركاء المحليين حتى يتسنى لهم الإشراف عليه.

➤ **عقود الترخيص والامتياز:** هي مجموعة من العقود ذات الصيغة الثنائية، وهذه العقود تتضمن نوعين رئيسيين هما: عقود الترخيص وعقود الامتياز، تجمع بين طرفين وهما الطرف الأول الممثل في مؤسسة أجنبية ما والطرف الثاني الممثل في مؤسسة محلية ما، حيث الطرف الأول فيها هو المتنازل، والطرف الثاني المتنازل له، بمقتضاها يقوم الطرف الأول (المؤسسة الأجنبية) بالمتنازل عن الأصول غير الملموسة التي تمتلكها، ومن ثم تمنحها للطرف الثاني وهو (المؤسسة المحلية)، هذه الأخيرة يكون لها الحق في استخدامها.

➤ **عقود الإدارة:** عقد الإدارة هو اتفاق بين الحكومة وطرف خاص لتشغيل مشروع في مقابل أتعاب، والحكومة لا تحصل على مبلغ ثابت (كما في حال التأجير)، ولكنها مسؤولة عن استثمارات ثابتة (وهو ما لا يحدث في حالة عقد الامتياز)، وهي تملك أغلبية المشروع (وهو ما يتميز عن المشروع المشترك).

➤ **عقود المفتاح في البلد:** هي عبارة عن اتفاق بين الطرف الأجنبي (المستثمر الأجنبي) والطرف الوطني (الحكومة، المؤسسة الوطنية... الخ)، مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري إلى غاية الانتهاء منه وبداية تشغيله، عندها يتم تسليمه للطرف المحلي - الوطني - لتشغيله والإشراف عليه.

1-2-3 دوافع الشراكة والاستثمار الأجنبي. تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

➤ **دوافع المستثمر الأجنبي.**

_ زيادة العوائد

_ زيادة المبيعات

_ تخفيض المخاطر

_ تحسين الموارد وضمان

_ الاستفادة من المزايا المكانية

_ حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع

_ السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة

➤ **دوافع البلد المضيف.**

_ سد فجوة الادخار الاستثمار

_ تحسين وضعية ميزان المدفوعات

_ زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني

_ الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية

_ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

_ تخفيض مستوى البطالة

_ نقل التكنولوجيا الحديثة

2- المناخ المناسب للشراكة والاستثمار:

1-2 تعريف مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز الاستثمار أم لا.⁽¹⁰⁾

2-2 مكونات مناخ الاستثمار:

ويتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية، ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار:

2-2-1 المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري. وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها: (11)

✓ **السياسة الاقتصادية:** ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

➤ **السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.

➤ **السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية.

➤ **سياسة التجارة الخارجية:** تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة

أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفه جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

➤ **حجم السوق:** استناداً للدراسات السابقة في هذا المجال، يتم اتخاذ الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية لذلك فان اشارة معامل حجم السوق يتوقع أن تكون موجبة.⁽¹²⁾

➤ **درجة الانفتاح الاقتصادي:** إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق) عناصر الإنتاج، فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح.

➤ **قوة الاقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصادات الناشئة، كان وراء الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة.⁽¹³⁾

✓ **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. نستعرض فيما يلي أهم تلك المؤشرات: ⁽¹⁴⁾

➤ **التضخم:** يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار. يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقع أن تكون اشارة هذا المتغير عكسية.

➤ **الكتلة النقدية:** يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن الإشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع أن تكون موجبة.

➤ **التكاليف والبنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة واليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج، وفي الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف وهو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار ومدى استقراره أو تقلبه.

➤ **حجم السوق:** ويشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حالياً ومستقبلاً، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

✓ **مؤشرات الحرية الاقتصادية:** تختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحديد إشارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. فيما يلي بعض أهم المؤشرات: (15)

➤ **مؤشر الحرية المالية والمصرفية:** يوضح هذا المؤشر مدى توافر الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة وامكانية حصول المستثمر الأجنبي على الائتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية.

➤ **مؤشر حرية الاستثمار:** يقيس هذا المؤشر القيود على الاستثمار أو الشركات، حيث أن مثل هذه القيود قد تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على استقطابه.

➤ **الفساد الاداري:** يؤثر مؤشر الفساد الاداري على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار فيها، حيث يشيع جو من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود.

➤ **درجة مخاطر الاستثمار:** قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية والسياسية.

2-2-2 المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري:

وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس، وهي متعددة ومتنوعة، نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

➤ **النظام السياسي والاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا، والعكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته ومن تم تشجيعه على زيادتها وجذب المزيد منها.

➤ **تشريعات الاستثمار** تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد إلى آخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد. لأن العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية، والمالية مثل دفع وتحصيل العملات الأجنبية، والضريبية مثل قانون الضرائب والجمارك... وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

➤ **القيود القانونية:** وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير، فقد تضع الدولة المضيقة للاستثمار نسبة قصوى للملكية

الأجنبية تحد من سيطرت المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي.

كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كلياً أو جزئياً أو تحت شروط ما، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

➤ **موقف الرأي العام:** قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحباً به، مهما اختلفت مصادره، وقد يكون مرحباً ببعضه ومناهضاً لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه.

3- أفريقيا كمجال استثماري

وبحثاً عن تفسيرات لأداء أفريقيا الاقتصادي المتواضع خلال السنوات السابقة، أُلقيت اللائمة على موقعها الجغرافي غير الموات، بما في ذلك بعدها عن الأسواق الرئيسية، وكثرة عدد البلدان غير الساحلية فيها، والكثافة السكانية المنخفضة والظروف المناخية غير المواتية.⁽¹⁶⁾

لكن الجمع الفريد بين العوامل الجغرافية والتاريخية والهيكلية في أفريقيا قد اجتنب تقليدياً الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق محصورة المواد الأولية الموجه نحو إنتاج التصدير، تستخدم قدراً كبيراً من التكنولوجيا المستوردة، لا تربطها سوى صلات محدودة ببقية قطاعات الاقتصاد ولا تحقق سوى قدر ضئيل من الأرباح التي يمكن إعادة استثمارها، كما جنح هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن يكون أكثر تقلباً مقارنة بالقطاعات الأخرى.⁽¹⁷⁾

3-1 مؤهلات القارة الأفريقية كمجال استثماري:

_ هذه المنطقة مؤهلة بحكم التنوع والثراء الموردي الذي تمتلكه وبحكم وجودها ضمن أكثر من كتلة اقتصادية أفريقي، حيث يتيح ذلك فرصاً أوسع لنجاح تلك الاستثمارات.

_ تضم أفريقيا 45 دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان بالإضافة إلى كونها غنية بالموارد والثروات.⁽¹⁸⁾

_ هي القارة الأكثر شباباً من حيث أعمار السكان حيث أن 70 % من السكان تحت سن 25 فيما يبلغ متوسط الاعمار في أفريقيا 18 سنة ويرتبط هذا مباشرة بموضوع القوى العاملة والأسواق.

_ تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نمواً وتأتي منطقة شرق افريقيا ثانياً بعد غرب إفريقيا من حيث سرعة نمو الاقتصاد، ومن حيث الاستثمار الأجنبي ففي سنة 2014 اجتذبت القارة ما قيمته 55 مليار دولار من إجمالي 1,26 تريليون دولار.⁽¹⁹⁾

3-2 تحديات القارة الأفريقية

_ المنافسة القوية بين القوى الخارجية في كافة المجالات وتحديد الاقتصاد وخصوصاً بين دول منطقة الخليج والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما قد يشكل منطقة لتصفية الصراعات السياسية ونفوذ المناطق.

_ تعاني بعض المناطق من مشاكل إدارية وأمنية مثل تنامي الحركات الموصوفة بالإرهاب مثل الشباب المجاهدين في الصومال مما يهدد المصالح الاقتصادية والاستثمارية الأجنبية.

_ عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات والتي أدت في كثير من الاحالات إلى حدوث الحروب الاهلية طويلة المدة.

_ الضعف الكبير في البنية التحتية وتحديد قطاع المواصلات والنقل.

_ ضعف وعدم وضوح التشريعات والقوانين التي تحكم الاتفاقيات والشركات الاقتصادية.

4- دراسة الحالة: دولة الامارات (موانئ دبي)

4-1 لمحة تاريخية (موانئ دبي)

تأسست "موانئ دبي العالمية" رسمياً في سبتمبر 2005 في أعقاب دمج "سلطة موانئ دبي" و"موانئ دبي الدولية"، لتصبح بذلك واحدة من أكبر مشغلي الموانئ في العالم، وفي عام 2008 سجلت "موانئ دبي" نمواً حاداً حيث وصل عدد الحاويات التي تمت مناوئتها إلى 11.8 مليون حاوية نمطية.⁽²⁰⁾

تعد شركة موانئ دبي العالمية من أكبر مشغلي المحطات البحرية في العالم، حيث تتولى تشغيل أكثر من 78 ميناء ومحطة بحرية تتوزع على قارات العالم الست، على

رأسها ميناء جبل علي الذي يعد أكبر ميناء بحري في منطقة الشرق الأوسط، والذي اختير بالتصويت كأفضل ميناء بحري في المنطقة على مدى عشرين عاماً متتالية، وتمتد محفظة أعمال الشركة من الأمريكيتين إلى آسيا، وفي العقد الأخير برزت القارة الأفريقية كمحور تركيز إستراتيجي نشطٍ للشركة، باعتبارها سوقاً واعدة، وفيها مجالات استثمارات واسعة وفرصة لتواجد الإمارات في القرن الأفريقي ودول القارة بشكل عام.

4-2 ضخامة وحجم استثمارات شركة موانئ دبي العالمية في القارة الأفريقية:

تتواجد حالياً "موانئ دبي العالمية" في سبع دول أفريقية، إثنين منها في شمال أفريقيا هما: مصر والجزائر وواحدة في الغرب الأفريقي هي السنغال، والكونغو الديمقراطية في وسط أفريقيا، وجيبوتي وصومالاند بمنطقة القرن الأفريقي، وموزمبيق في جنوب القارة. ومن المتوقع أن تتوسع الشركة في القارة تحت إطار استراتيجية دولة الإمارات في الاستثمار في الموانئ كأحد محددات سياساتها الخارجية والاقتصادية.

4-2-1 دولة جيبوتي: (21) حصلت شركة موانئ دبي عام 2005 على امتياز إدارة ميناء جيبوتي الرئيسي لمدة 50 سنة، وتعد جيبوتي من أوائل الموانئ التي طورتها شركة "موانئ دبي العالمية" في القارة، فقد أنشأت محطة حاويات دوراليه في عام 2006، وهو أكبر ميناء في شرق أفريقيا، وأكبر جهة توظيف في داخل جيبوتي، حيث يعمل به حالياً ما يقرب من 1000 موظف، معظمهم من مواطني جيبوتي، علماً بأن قطاع النقل يمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي.

يقع دوراليه على بعد 5 كيلومترات من العاصمة جيبوتي باتجاه غربي المدينة، ويضمّ ثلاثة أرصفة واسعة تبلغ 1.2 مليون وحدة. وبموجب اتفاق الامتياز حصلت حكومة جيبوتي على حصة تبلغ 67 في المئة، بينما حصلت موانئ دبي العالمية على 33% من المشروع.

لكن في عام 2014، قدمت جيبوتي دعوى قضائية ضد بوريه، تدعي فيه أنّ شركة موانئ دبي دفعت رشايي بشكل غير شرعي في عام 2006 لضمان حقوق إدارة ميناء الحاويات. لكن المحكمة التجارية البريطانية في لندن أسقطت جميع اتهامات جيبوتي ضد

بوريه في مارس من عام 2016، وحكمت المحكمة في قرارها النهائي الجزئي بدفع جيبوتي تكاليف التحكيم لشركة موانئ دبي ولبوريه.

4-2-2 دولة الصومال: في مارس 2018، وقّعت موانئ دبي العالمية اتفاقية مع حكومة صومالاند المجاورة لجيبوتي، تتولى بموجبه الشركة حقّ تشغيل وإدره ميناء بريرة، باستثمارات قدرها 442 مليون دولار أمريكي، على أن تحصل موانئ دبي العالمية على حصة قدرها 51% من الأسهم واثيوبيا علة 19% وأكد وزير خارجية الصوماللاندا " إن الفائدة التي نتوقعها من تطوير الميناء يتمثل في دخول العديد من المستثمرين الأجانب وإيجاد فرص العمل وبالتالي زيادة الإيرادات".⁽²²⁾

4-2-3 الكونغو: في مارس سنة 2018، حصلت الشركة في العمق الأفريقي على امتياز مدته 30 عاماً لتطوير ميناء بنانا الواقع على ساحل المحيط الأطلسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستحصل "موانئ دبي العالمية" على 70% في المائة من الأسهم، في حين تحتفظ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على 30% في المائة من المشروع.

وسعت جمهورية الكونغو الديمقراطية طويلاً إلى تطوير ميناء على ساحلها البالغ طوله 37 كيلومتراً للتعامل مع سفن أكبر من تلك التي تستطيع الوصول إلى تلك الموجودة حالياً على طول نهر الكونغو وتحديدًا في ماتادي وبوما اللذين يقعان في الطريق إلى نهر الكونغو، وهما ميناءان غير قادرين على التعامل مع حركة المرور من خطوط الشحن الكبيرة؛ بسبب الافتقار إلى القدرة والمشاريع، وفقاً لدراسة أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز من البنية التحتية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتمد على نقل الشحنات من بوينت نوار في جمهورية الكونغو المجاورة.

4-2-4 دولة مصر (قناة السويس): مع تقدم الشركة في خططها للتوسع في القارة، وقعت موانئ دبي العالمية والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والشركة المصرية القابضة للنقل البحري، مذكرة تفاهم لتطوير ميناء جاف بمنطقة السادس من أكتوبر المصرية تبعد عن القاهرة 33 كم.

الميناء الجاف هو ميناء لاستقبال البضائع ولا يكون بالبحر إنما يكون على اليابسة، وتؤدي الموانئ الجافة دوراً مهماً في تنشيط حركة التجارة والصادرات.

4-2-5 دولة مالي: وقعت دبي العالمية على امتياز مدته 20 عام مع مالي لبناء وتشغيل مركز لوجيستي تبلغ مساحته 1000 هكتار خارج باماكو عاصمة البلاد وأكبر مدنها يضم مركز الامداد والتموين فيه مستودعات الحاويات الداخلية ومحطات شحن الحاويات والتي ستسهل تصدير واستيراد السلع. ويتوقع أن يبدأ البناء في المرحلة الأولى من المشروع باستثمارات أولية تقديرية تبلغ 50 مليون دولار في سنة 2019. (23)

4-2-6 دولة الجزائر (موانئ دبي العالمية - جن جن): وفي الجزائر أيضاً، حصلت الشركة على عقد امتياز مدته 30 عاماً وقال بيان صادر عن موانئ دبي العالمية إن حصولها على حقوق تشغيل الميناء ينسجم مع إستراتيجية الجزائر لتنمية ميناء جن جن، الذي أصبح اسمه الآن موانئ دبي العالمية -جن جن- الذي يقع على بعد 350 كلم إلى الشرق من الجزائر العاصمة، ويشكل الميناء، الذي يقوم حالياً بمناولة البضائع السائبة فقط، المحطة البحرية الرئيسية للمنطقة الشرقية في البلاد، وسيتم تطويره ليصبح مركزاً إقليمياً لإعادة الشحن في منطقة غرب المتوسط.

أما ميناء الجزائر العالمي الذي يتولى أكثر من 60% من العمليات التجارية الخارجية في الجزائر فسيتم تطويره أيضا ليلبي حاجات السوق المحلي بالدرجة الأولى على اعتبار أنها ستستفيد مباشرة من خبرات فريق عمل موانئ دبي العالمية، إذ تتضمن أولويات العمل تقليص الاكتظاظ في ساحة الحاويات والتأخير الإداري في الميناء الذي أثر سلباً على القدرة التنافسية للجزائر في السنوات الأخيرة.

4-2-7 دولة السنغال (ميناء دو فوتور): ففي السنغال بدأت الشركة سنة 2008 تسيير محطة الحاويات بميناء داكار، بعد فوزها بمناقصة ضد منافستها الرئيسية شركة "بولوري لوجستيك" الفرنسية، وتستثمر الشركة الإماراتية حوالي نصف مليار دولار أميركي في ميناء داكار. (24)

وبعد الانتهاء من أعمال البناء، سيضم بورت دو فوتور المتكامل منطقة اقتصادية ومنطقة لوجستية متاخمة لمطار بليز دياجني الدولي الجديد، وقال مشغل الميناء إن الميناء سيوفر حركة شحن سلسلة إلى الدول المجاورة غير الساحلية في القارة الأفريقية. كما تعهدت موانئ دبي العالمية أيضاً بتقديم خطة رئيسية لإعادة تطوير ميناء داكار القديم إلى مركز رئيسي للوجستيات ويوابة. ونشرت "موانئ دبي العالمية" في وقت سابق من العام الحالي دراسة عن الأثر الاقتصادي لدورها كمشغل لمحطة حاويات داكار، مشيرة إلى أنّ 31000 مواطن سنغالي استفادوا من أنشطة تشغيل الميناء، وقالت الشركة أيضاً "إنّ أنشطة موانئ دبي العالمية أدت إلى ارتفاع يصل 40% في المائة من واردات وصادرات داكار بين عامي 2010 و2015، مدعومة باستثمارات الشركة في البنية التحتية".

4-2-8 دولة موزمبيق: توصلت موانئ دبي العالمية إلى اتفاق مع حكومة موزمبيق لتمديد امتياز شركة موانئ دبي لميناء مابوتو حتى عام 2033، مع خيار تجديده لمدة 10 سنوات أخرى. وسيحل هذا الامتياز محل اتفاق سابق انتهت مدته وتولّت بموجبه موانئ دبي العالمية بتشغيل المحطة بين عامي 2008 و2018.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن طول السواحل الأفريقية وأهميتها وفر هذه الأرضية لعدد من المؤسسات التي غزت الموانئ الأفريقية، ومن أهمها: (25) شركة "بولوري لوجستيك" الفرنسية التي تعد إحدى أذرع شركة بولوري ذات الحضور القوي بمنطقة غرب ووسط أفريقيا، شركة "آي بي أم تي ترمينالز" التابعة لشركة "ميرسك" الدانماركية، والتي تعد ثانية الشركات الاستثمارية في مجال الموانئ بأفريقيا ولديها حضور في نيجيريا ومصر وأنغولا والتوغو.

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الخليجي وتحديدا الامارات نموذجا متقدما في الشراكة مع القارة الافريقية حيث تمكنت شركة موانئ دبي من تطوير عدد كبير من المراكز البحرية الافريقية مما وفر العديد من مناصب العمل وساهم جزئيا في تحسين المستوى المعيشي

في بعض المناطق على غرار جنوب الصومال والسنيغال، رغم المشاكل مع دولة جيبوتي.

التوصيات: هناك العديد من التوصيات التي يمكن الخروج بها من التجربة الإماراتية أهمها:

_ افريقيا غنية بواردها الطبيعية النباتية والمعدنية وهذا يستوجب أن تتركز الاستثمارات في الموارد وأن تكون هناك شراكة مع القطاع الخاص والعام لاستغلال هذه الفرص.

_ التركيز على عقد اللقاءات والمنتديات التعريفية المتعلقة بأهمية الشراكة الاقتصادية وفوائدها على جميع الأطراف وهذا ما نجحت في دولة الامارات.

_ التركيز على مجال محدد والاستثمار فيه مما قد يكسب ميزة تنافسية رائدة على غرار موانئ دبي في مجال الحاويات وتسيير الموانئ، وبإمكان الجزائر التركيز على مجال الطاقة والكهرباء.

_ الاستفادة من العمق والموقع الجغرافي ضمن القارة الإفريقية وهو ما يمكن أن يشكل ميزة تفوقه على دول أخرى مثل الامارات والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع:

(1) Boualem Aliouat ,**Les Stratégies de coopération Industrielle** (Paris :Ed Economica,1996),P14.

(2) عوض الله زينب حسين، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 426.

(3) عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص159.

(4) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

(5) Raymand Bernard, **Economie Financière International** ,ED PUF,Paris,1997,p91.

(6) O.C.D.E, **définitions des référence détaillé des investissements internationaux**, Paris, 1983, P14.

- (7) أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص13.
- (8) فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص24.
- (9) مرجع سابق، ص ص 37_43.
- (10) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر العاصمة، 2007_2008، ص59.
- (11) نفس المرجع، ص ص 59 67.
- (12) محمد اسماعيل جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، جويلية 2017، ص20.
- <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf>
- (13) خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص88.
- (14) محمد اسماعيل جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص20.
- (15) نفس المرجع، ص21.
- (16) مجلس التجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في أفريقيا إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر، جنيف، أكتوبر 2005، ص3.
- (17) نفس المرجع، سابق، ص3.
- (18) يوسف خميس، أبورفاي العلاقات التركية الافريقيا في المجال الاقتصادي، متوفرة على الرابط، تاريخ الاطلاع 2018/12/20.
- <http://dspace.iua.edu.sd/bitstream....%D9%8A.pdf>
- (19) نفس المرجع.
- (20) الموقع الرسمي لموانئ دبي <http://dpworld.ae/ar/content/15/174>
- (21) سامي مظهر قنتنجي، هنادي عصام الشامي، اقتصاد الموانئ دبي العالمية أنموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية الالكترونية، العدد77، أكتوبر 2018، ص16.

(22) نفس المرجع ص 17.

(23) نفس المرجع، ص 19.

(24) موقع الجزيرة، موانئ دبي في أفريقيا ..بين الاستثمار والسياسة، تاريخ الاطلاع ،

2018/12/22

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/3/25/>

(25) نفس المرجع السابق.